دراسة سوسيولوجية لواقع ومآلات العنف السياسي في العراق المعاصر

الباحثة: م.م. مروه خضير جبوري عداي

أ.د. فريدة جاسم داره

جامعة بغداد / كلية الآداب/ علم الاجتماع

MM2401585@gmail.com

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تحليل ظاهرة العنف والعنف السياسي من خلال استخدام ادوات التحليل الاجتماعي، وتتناول الدراسة ظاهرة العنف السياسي باتجاهاته المختلفة (عنف الدولة – وعنف المجتمع ضد الدولة) إذ تَعَدّ ظاهرة العنف والعنف السياسي ظاهرة موجودة في معظم مجتمعات العالم، وان اختلفت اشكالها وانماطها بعضها عن الآخر، وهي كأية ظاهرة مجتمعية سياسية لها مسبباتها وعواملها. ولا يمكن دراسة العنف في العراق بمعزل عن بيئته الداخلية والخارجية، إذ ترتبط بالبيئة الداخلية: الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، أما البيئة الخارجية فتشمل ضغوط البيئتين الإقليمية والدولية وتأثيراتها. وتتضمن اعمال العنف بصورة عامة، استعمال القسر والاجبار من جانب الدولة ضد المجتمع – أو قوى المجتمع ضد الدولة ويكون من شأن هذه الافعال تحقيق اهداف سياسية . إذ نظم العنف السياسي في العراق بوسائل متعددة واضفى عليه طابعاً مؤسسياً يحميه القانون و يمارسه مسؤولون عن التنظيم الاجتماعي الذي تقف على رأسه الدولة ومؤسساتها .

لذا تنطلق أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة في علم الاجتماع السياسي الذي يقوم بدراسة الظاهرة السياسية وتحليلها بأدوات علم الاجتماع. إذ ان هذه الدراسة تسمح لنا بالوقوف على دوافع ومسببات العنف السياسي وتحديد مؤشراته .

وهنا يطرح السؤال الإشكالي للدراسة: ما هو العنف السياسي وما مدى تأثير على بناء الدولة والمجتمع. وفي صدد الحديث عن العنف السياسي فقد جاءت فرضية البحث على النحو الآتي:

(هناك عدة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية أثارت العنف السياسي في العراق) .

واستناداً إلى ذلك، سنبحث في هذه الدراسة واقع ومآلات العنف السياسي في العراق المعاصر بعد ٢٠٠٣ من خلال ثلاثة فصول .

الكلمات المفتاحية(العنف، العنف السياسي، الدولة)

A sociological study of the reality and outcomes of political violence in contemporary Iraq

Researcher: Marwa Khudair Jubouri Addai

University of Baghdad / College of Arts

General Major / Sociology

Under the supervision of a.d. Farida Jassem Dara

MM2401585@gmail.com

Abstract:

This study attempts to analyze the phenomenon of violence and political violence through the use of social analysis tools. The study deals with the phenomenon of political violence in its various directions (state violence - and community violence against the state). The other, which is like any societal political phenomenon, has its causes and factors. Violence in Iraq cannot be studied in isolation from its internal and external environment, as it is linked to the internal environment: social, political, economic and cultural conditions, while the external environment includes the pressures and effects of the regional and international environments. Acts of violence, in general, include the use of coercion and coercion by the state against society - or the forces of society against the state, and these actions would achieve political goals. It organized political violence in Iraq by various means and gave it an institutional character that is protected by law and practiced by those responsible for the social organization at the head of which the state and its institutions

Therefore, the importance of this study stems from being a study in political sociology, which studies the political phenomenon and analyzes it with the tools of sociology. As this study allows us to identify the motives and causes of political violence and identify its indicators.

Here, the problematic question of the study arises: What is political violence and what is its impact on building the state and society? In the context of talking about political violence, the research hypothesis came as follows:

)There are several social, political and economic factors that triggered political violence in Iraq.(

Based on that, we will examine in this study the reality and outcomes of political violence in contemporary Iraq after 2003 through three chapters.

Keywords (violence, political violence, state)

الفصل الأول/ مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها العلمية:

أولاً : العنف :لغةً يقصد به عند ابن منظور في معجمه لسان العرب: الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه يعنف تعنيفاً وهو عنيف، إذا لم يكن رفيقاً في أمره . (ابن منظور، ١٩٨٨، ص٢٨٥) .

وتشير كلمة عنف في اللغة العربية: إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة واللوم، وعدم الرفق والتوبيخ وعلى هذا الأساس فإن العنف يكون سلوكاً مؤذي فعلياً أو قولياً.

أما العنف في معناه الاصطلاحي :هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية وبأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص، أو الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة أو لإحداث تغيير في السياسة العامة للدولة، ويتضمن معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين كما عده البعض بأنه فعل ينطوي على إنكار للكرامة الإنسانية، ويتراوح ما بين الاهانة بالكلام وبين القتل والإيذاء بدنياً ونفسياً (كريم محمد حمزة، ٢٠١٤) . نستدل مما تقدم بان العنف يعد انتهاكاً للآخر فهو سلوك شخصي ومؤسساتي يتسم بطابع تدميري مادي واضح ضد أشخاص أخرين ويعد عملاً عنيفاً .

ثانياً :العنف السياسي political violence: ويعرفه قاموس اكسفورد: بأنه اِستِخدام الأذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة مستخدمة الإرهاب السياسي كالاغتيال والتظاهرات والحروب(The Oxford Companion Political. p728)

وعرفه **بول ويلكنسون** Paul Wilkinson : بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سِيَاسَية، وقد يكون مصدر العنف من الدولة إلى المجتمع ومن المجتمع إلى الدولة (أمنة سليم قجالي ، ٢٠١٥، ص ١٦) . ويعرفه عالم الاجتماع الأمريكي (هاري نيبورغHarry Nyborg) بأنه أفعال التدمير والتخريب التي يكون غرضها واختيار ضحاياها وآثارها

ذات دلالات سياسية واجتماعية، تنحو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثار على النظام

الاجتماعي بمعنى، أن العنف السياسي هو أعمال الخروج عن النظام الاجتماعي القائم (صادق الاسود ، ١٩٩٩، ص٢٩)

ثالثاً: الدولة: فينظر للدولة من الجانب السوسيولوجي من خلال التأكيد على وظائفها وعلاقتها بالمجتمع وعرفها روبرت ماكيفر Robert McIver بان الدولة تنظيم أعم واشمل من الحكومة لها دستورها وقوانينها، فهي بنية المجتمع السياسية، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي اوسع (عبد الله محمد عبد الرحمن، ٢٠٠١، ص ٢٩٦).

الفصل الثاني: أشكال العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي .

المبحث الأول العنف السياسي الرسمي .

هو ذلك العنف الموجه من النظام السياسي إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم وذلك لضمان استمراره، ويمارس النّظام السياسي العنف من خلال أَجْهِزته ومؤسساته التي تتمثل في الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات وقوانين الطوارئ (حسنين توفيق أبراهيم، ص ٤٨).

وحدد (شانج سياهن Shung Si Ahn) في دراسة عن العلاقة بين التنمية الاجتماعية والعنف السياسي

عدة اشكال من العنف السياسي منها الانقلابات، وعدد القتلى من جراء أحداث العنف السياسي، والإكراه الحكومي ويتضمن نصيب الدفاع والأمن الداخلي في الميزانية، وتقييد المشاركة السياسية، والرقابة على الصحف وتعبئة قوات الأمن الداخلي، وإعلان حالة الطوارئ، وحظر التجوال والاعتقال السياسي **(Chung- Si Ahn University, Press, 1981, P.16)**

وستتناول دراستنا انواع العنف السياسي الرسمي في واقع المجتمع العراقي وهي على النحو لآتي:

١. **الانقلاب :**

ويقصد به عملية إطاحة في النخبة الحاكمة ويتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها ويرى (سهاين Si Ahn) أن الانقلاب يتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو أجهزة الأمن والشرطة وقد لا تقترن بتغير في طبيعة نظام الدولة **(محمد حسين ابو العلا ، ١٩٩٨، ص ١٧٧)** . وشهد تاريخ العراق السياسي انقلابات عدةَ وأولها انقلاب بكر صدقي الذي قاده في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ (جعفر عبد الدائم المنصور، ٢٠١٩ ، ص ٣٧٧) .

والانقلاب الثاني: انقلاب رشيد عالي الكيلاني، حيث يعدَ من أبرز الانقلابات التي غيرت تاريخ العراق السياسي، بدء في شهر شباط واستمر لغاية ٢ أيار ١٩٤١، ونتج عنه إسقاط عبد الإله الوصي على العرش وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني (غسان شربل،٢٠١٠ ص ١٠).

و أستمرت سلسلة الانقلابات في الحكومة العراقية وصولاً إلى انقلاب ١٩٥٨ إذ أسقط هذا الانقلاب الملكية العراقية فاتح الطريق أمام تأسيس النظام الجمهوري. و تم إعدام كل من (الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري سعيد) (**تمام أبو الخير، ٢٠٢١)** وقد مر تاريخ العراق بكثير من الانقلابات ولاسيما في ظل النظام الجمهوري ولا يسعنا ذكرها في دراستنا الحالية لضيق الوقت. وفيما يخص الانقلاب على النِظَامٌ السياسي بعد عام ٢٠٠٣، لم نرصد أي حالَةِ من حالات الانقلاب ويمكن إَعادَة هذا الامر لعدة عوامل، منها وجود قوات الاحْتِلاَل الأمريكية في العراق المتسلمة زمام الامور السياسية، إِضافَةُ لضبابية العملية السياسية في العراق وصعوبة الوُصُولِ إلى السلطة من قبل المؤسّسة العسكرية **(حيدر المعتصم، ص ١١٩)**.

٢. الاعتقال التعسفي أو غير القانوني:

الاعتقال فعل ينجمُ عن توقيف واحتجاز بعض المواطنين تنفيذاً لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة بحقهم بحسب تقدير الجهات التي أصدرت مذكرة التوقيف (نور الدين خان، ٢٠١٨، ص ٦٨) وبحسب سهاين Si Ahn تأتي هذه الاِعْتِقالِات في إطار تصدي النظم الحاكمة للحركات

الاحتجاجية، وفي حالات عديدة تتم عملية الإِعْتِقالِ التعسفي، لمجرد الاشتباه أو من باب اتخاذ إجراءات تعتبرها السلطات وقائية لحفظ نظامها وهوما يعرف بالاعتقال (التحفظي أو الوقائي) وغالباً ما تمارسه السلطة الحاكمة خارج أطار القانون بقصد إحكام سيطرتها على المجتمع ويأتي الاعتقال بحق التنظيمات السياسية المعارضة بتهمة تشكيل تنظيمات سرية مخالفة للقانون. وتزداد عمليات الاعتقال في اعقاب احداث العنف السياسي الشعبي (كأحداث الشغب والتمرد والتظاهرات)، ويتخذ الاعتقال في هذه الحالة، معنى التحفظ على هذه العناصر (ياسر أبو حسن ، ص ٥٨) إذ يتم

اعتقال المشتركين في هذه الأحداث حين توظف الدولة قوتها لغايات سلطوية لحمايه النظام وتعزيز نفوذه وتثبيت امتيازاته، فتتحول الدولة من مصدر الحماية إلى مصدر الهيمنة والتسلط، و تصبح نقيض الحرية (فيصل عباس ،٢٠٠٨، ص ٩٦-٩٨) وأصدرت اللجنة التنظيمية لتظاهرات تشرين بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٨، حيث بلغ عدد المعتقلين حوالي (٢٠٠٠) متظاهر تم اعتقالهم بصورة تعسفية، والبعض منهم مصيرهم مجهول إلى غاية هذه اللحظة. **(المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب، ٢٠١٩)**

المبحث الثاني/ العنف السياسي غير الرسمي.

العنف السياسي غير الرسمي هو العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة (العمال، الطلبة الفلاحين، الأقليات والتنظيمات السياسية) إلى النظام أو بعض رموزه سعياً لتحقيق أَهداف سياسية (حسنين توفيق، ص ٤٩)

وقد حدد(ديفيد أبتر David Apter) في دراسته حول العنف السياسي من منظور تحليلي مؤشرات العنف السياسي غير الرسمي في عدة أشكال: الاحتجاج و الإضراب والاعتصام في الساحات العامة (David E Apter, 1997. P.9) وستعرض الدراسة اهم اشكال العنف السياسي الشعبي وهي على النحو الاتي.

احداث الشغَب والتمرد:

ويقصد بها اكشتاين اِسْتِخْدامُ العنف من قبل مجموعة من الأفراد ضد النِّظَامُ السياسي أو بعض رُموزه وكذلك ضد الممتلكات العَامَّةُ أو الخَاصَّةُ ويشترك فيها فئات اجتماعية عدة تمارس خلالها أعمال التَخريب والتدمير. (محمد حسين ابو العلا، ١٩٩٨، ص ١٧٧). وبحسب لويس شيدر يؤدي هذا النمط من العنف إلى إثارة أجهزة الدولة فتمارس قدراً كبيراً من العنف الرسمي لاستعادة هيبتها وقد يؤدي رد الفعل العنيف إلى إظهار السلطة بمظهر القوة الغاشمة ويحقق هذا النوع من العنف إرهاق الدولة وتشتيت جهودها وتقليص شعبيتها ويزداد هذا النوع من العنف في المجتمعات التي تعاني من انهيار الوضع السياسي والأمني (Paul & Patrica Brantigham, 1984. P46-47)

إن حركات التمرد في العراق تأخذ بالارتفاع وبشكل ملحوظ لاسيما خلال مدة دراستنا الحالية حيث نجد تكرار معدلات التمرد في العراق ما هو إلا مؤشر على مدى سوء الأوضاع، فحركات التمردات التي تحدث في مناطق عدة من العراق ترجع لعدة عوامل، منها سوء الأوضاع الأمنية، فقد شهدت محافظة الأنبار العديد من حالات التمرد على سياسات الحكومة وكذلك في محافظات الجنوب البصرة والناصرية،حيث تكشف الدراسة: إن حالات التمرد التي لوحظت في العديد من المحافظات العراقية هي نتيجة لسوء إدارة الدولة لمؤسساتها ولاسيما الخدمية منها (طالب حسين حافظ، ص ٩٥)

المبحث الثالث : اسباب العنف السياسي .

العنف السياسي طبيعة فريدة من نوعه بحيث لا يمكن تفسيره وفقاً لعامل محدد بل هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتفاعل وتتداخل وتؤثر بعضها على بعض وتزيد من ارتفاع وتيرة العنف السياسي. ومن خلال هذا المبحث سنتناول أهم العوامل المؤدية إلى العنف السياسي في المجتمع العراقي وهي على النحو الآتي.

١.**العوامل البنائية الاجتماعية:** يعد العنف بوصفة استجابة لمجموعة من التناقضات البنائية التي تعكس الخلل في الأداء الوظيفي للنظام الاجتماعي العام، وتتضمن هذه التناقضات مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل كضواغط تتحدى استعدادات الأفراد للتكيف وتجعلهم يمارسون أعمال العنف ولعل أهم هذه العوامل انعدام الخدمات الاجتماعية واضطراب القاعدة المعاشية الناشئ عن البطالة والتضخم الاقتصادي وانعدام الأمن المجتمعي. وغيرها من العوامل التي تؤشر على وجود خلل وظيفي يجعل من النظام الاجتماعي بمختلف مؤسساته عاجز عن اشباع حاجات الأفراد وهو ما يدفعهم إلى تهديد النظام وان هذه العوامل البنائية اطلق عليها بالعنف البنائي الهيكلي أو الخفي لكونه كامن في البنى الاجتماعية، ويعد شكلاً من الإيذاء الموجه ضد حياة الأفراد وغالباً يكون مصدر للعنف الاجتماعي وتتجلى مظاهره (بالفقر والقمع والشعور بالاغتراب) **(أسماء جميل، ٢٠٠٧)**

اضافة إلى الطبيعة البنيوية للمجتمع العراقي: إذ يمتلك البناء الاجتماعي في العراق طبيعة خاصة ومعقدة ، يمكن ان تخرج وتمارس العنف بمجرد انهيار مؤسسات الضبط الاجتماعي(الرسمية وغير الرسمية) وهذه الطبيعة نابعة من عوامل اطلق عليها سملزر Smelzer بالمهيئات البنائية والتي تمثل مجموعة من الاختلالات التي تكون ما يطلق عليه بالعنف الهيكلي أو الخفي. ومن أهم مكونات

الطبيعة البنيوية للمجتمع العراقي هي العصبية القبلية فالعشائر مركب اجتماعي فاعل في العراق وله وظيفته الاجتماعية، ولعل اخطر دور يمكن أن تمارسه العشائر حين تعد مصدر الهشاشة البنية الاجتماعية وذلك عندما تستفحل فيها القيم العصبية التقليدية على سلطة الدولة والقانون فابتعاد بعض العشائر عن الاساليب الرسمية في حل النزاعات ولجوئهم إلى الطرق التقليدية العصبية المتمثلة (بالفصل العشائري، وأخذ الثأر، وغسل العار) الأمر الذي يشير إلى أن العشيرة مازالت احد مصادر هشاشة البيئة الاجتماعية، وهو ما يشكل احد عوامل العنف الكامنة التي سرعان ما تتفجر

حين يغيب القانون وتضعف سلطة الضبط الرسمية والاجتماعية (فريد جاسم ،٢٠١٢ ص٨٨-٨٩) ووفقاً لتقرير اعده الدكتور سلام عبد علي، تدريسي في قسم الاجتماع / جامعة بغداد، يؤكد فيه تسجيل أكثر من ٨٠ نزاع عشائري في العراق منذ مطلع عام ٢٠٢١، تصدرت محافظة البصرة وميسان

وبغداد وذي قار القائمة كونها الأعلى في تلك المنازعات واسهمت النزاعات العشائرية منذ بداية عام ٢٠٢١ بمقتل (٣٢) شخص، لقد قدرت بعض الإحصاءات ان العراق يأتي في المرتبة الثانية بعد اليمن في أعداد قطع السلاح المنتشرة في الدول العربية، بعدد يصل إلى ٥.٧ مليون قطعة سلاح خارج المنظومة الرسمية للدولة (سلام عبد علي، ٢٠٢١، ص١٤٧).

واستناداً على ما ذكره سابقاً شكلت النزاعات العشائرية في العراق إحدى أهم المشكلات التي واجهت بناء الدولة الحديثة، ما شجع الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣، على ضم العشائر إلى العملية السياسية وإشراكها في القرار السياسي، والمشاركة في الأحزاب والسلطة وامتلاك النفوذ السياسي. وسمح لها في ما بعد بحمل السلاح وسيطرة السلاح المنفلت مما جعلهم يمارسون شتى انواع العنف ومنها ما يسمى (بالدكة العشائرية).

٢. العوامل الاقتصادية للعنف السياسي:

يمثل إشباع الحاجات الأساسية للأفراد المحور الأساسي لسلوكه، لذلك فان أي اضطراب في القاعدة المعاشية يمكن أن يعيق تحقيق الإشباع تكون له انعكاسات على احترام الفرد للقوانين والأعراف الاجتماعية. وثمة جملة من العوامل تؤدي إلى اضطراب القاعدة المعاشية لعل من أهمها

الفقر والبطالة: فالفقر وما يتضمن من فاقه وسوء تغذية يَعِد أحد مصادر السلوك العدواني العنيف، إذ يشير إلى فشل توقعات الأفراد في الحصول على المكافآت المسترجعة من النظام الاجتماعي الذي ينتمون اليه بحسب المنظور التبادلي' مما يجعلهم يبحثون عن موقف عقابي سلبي تجاه المؤسسة أو النظام الذي لم يرد لهم مكافآتهم (معن خليل عمر ،٢٠٠٥، ص ١٩٧) فزيادة نسب العنف ترتبط

بشكل كبير بازدياد مظاهر الفقر والبطالة وحدوث الأزمات الاقتصادية، وقد دلت الدراسات، بأن الأفراد يلجؤون إلى للبلد. وهنا يتعزز القول بوجود علاقة طردية بين دخل الفرد المنخفض وبين الاستياء

بحيث يكفي لتهيئة الاساس الاجتماعي الذي يؤدي إلى العنف السياسي ممارسة العنف السياسي تجاه الدولة إذا شكو في أمكانية النظم الحاكمة لتنظيم الامور الاقتصادية.

٣. العوامل السياسية للعنف السياسي: ضعف النظام والسلطة التشريعية في اداء مهامهما:

وان ضعف النظام السياسي يُعَدّ احد العوامل الرئيسة في تنامي ظاهرة العنف السياسي بعد ٢٠٠٣، فما تزال العملية السياسية التي تشكلت في العراق تمر بمرحلة التذبذب وعدم الاستقرار ؛ وانعدام قدرة القوى السياسية على وضع برنامج محدد لإدارة الدولة، فضلاً عن انعدام وحدة القرار السياسي والصراع على السلطة مما أدت إلى إرباك الاوضاع في العراق (رفاه عبد العظيم الدراجي، ٢٠١٨ ، ص٥١) وبسبب المشكلات الهيكلية المتعلقة بتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين فإن سلطة النظام وفقاً لمؤسساتها الرسمية تعمل على ممارسة العنف لتتجاوز الخلل البنيوي بدلاً من أن تبحث عن الحلول واقعية للأزمات فإن استخدامها للعنف يفاقم من المشكلة، أن الافراط بأعمال القمع وتقييد الحريات يدفع أفراد المجتمع إلى سلك طرق أخرى للتعبير عن حقوقهم بممارسة الاحتجاج، أي مقابلة العنف الرسمي بالعنف المضاد (مدحت مطر، ٢٠١٩، ص٢٧). ان انعدام الحياة السياسية السليمة وغياب أطر المشاركة الشعبية في الشأن العام يولد بدوره مناخ اجتماعي وسياسي يسهم في إقناع العديد من القطاعات الاجتماعية المحرومة بخيار العنف، وهذا يقود إلى حقيقة أساسية مفادها أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، ولاسيما أن وجود توترات ظاهرة بين أفراد السلطة والمجتمع مع الإخفاق السياسي سواء على صعيد مؤسسات الدولة أم مؤسسات المجتمع يدفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بواسطة بالعنف (استبرق فاضل، ٢٠١٧،

ص١٣). أما فيما يخص الدور التشريعي بمعنى تشريع قوانين فان مجلس النواب غير قادر على أداء مهامه التشريعية بشكل يتناسب مع طبيعة المرحلة الحرجة التي يمر بها العراق بل وبقيت بعض التشريعات معطلة وبعضها الأخر صدر تحت ضغط الاملاءات السياسية وطموحات السياسيين، خرجت بمنح السياسيين امتيازات غير مسبوقة على صعيد الحصانات والتقاعد إن أداء مجلس النواب يبدو انه يشهد عجزاً وسلبية التعاطي مع متطلبات المواطن خلال دورته التشريعية الثلاث ولم يتمكن من انجاز أي مطالب للمواطنين على الرغم من شرعيتها وذلك بسبب ضعف المؤسسات التشريعية والتنفيذية في اتخاذ القرارات (مروه خضير جبوري، ٢٠١٩، ص ٤١).

ويتضح لنا من ما ذكر سابقاً إن مجلس النواب وبسب المحاصصة السياسية التي جعلت كافة قوى البرلمان التي تشارك في الحكومة غير قادرة على ممارسة هذه الوظيفة طوال المراحل السابقة.

ويمكن تلخيص العوامل والمجالات السابقة التي تشكل الأرضية للانطلاق نحو العنف السياسي وهي: المجالات والجوانب الاجتماعية و الاقتصادية :

- ظهور القوى المهمشة التي تعيش حالة الاغتراب وتشعر بعدم اكتراث السلطة لمصيرها.
- عجز الدولة عن استيعاب واحتواء مطالب واحتياجات القوى الاجتماعية.
- غياب العدالة الاجتماعية وتزايد حدة التفاوت الطبقي بين الأفراد.
- عجز الدولة عن تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين (التعليم والعمل والسكن والعلاج).
- اخفاق التنمية واحتكار الثروات الاقتصادية من قبل السلطة ومقربيها .

المجالات السياسية:

–استبداد النظام السياسي وغياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات .

– تبني الدولة اساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين.

– غياب الحوار الوطني وعدم وجود اجماع حول القضايا السياسية الحاسمة.

الفصل الثالث/ مؤشرات ومظاهر العنف السياسي في العراق المعاصر

المبحث الأول: مؤشرات ومظاهر العنف السياسي.

ارتبطت مؤشرات العنف السياسي في العراق ارتباطاً مباشر بأهداف وغايات مجتمعية وسياسية وساهم في إقناع العديد من الأفراد في مختلف القطاعات الاجتماعية بممارسة العنف خاصةً في ظل وجود توترات كامنة بين النظام السياسي والمجتمع مما انتج ظاهرة العنف السياسي (عامر عبد ،٢٠١٠، ص ١١١) وبناءً علية تم تقسيم هذه المبحث إلى أربع محاور وهي على النحو الآتي.

المحور الأول/عنف السلطة السياسية.

لعل السؤال الذي يتبادر في اذهاننا فيما يخص عنف السلطة السياسية، كيف تمارس سلطة الدولة العنف اتجاه بعض مواطنيها؟ وماهي الأجهزة التي تلجأ إليها لفرض سلطتها؟.

وللإجابة عن هذا السؤال يقترح ألتوسير أن الحديث عن سلطة الدولة لا ينفصل عن مجموعة من الأجهزة التي تلجأ الدولة إلى استعمالها لتحقيق هيمنتها على مواطنيها، ومن بين هذه الأجهزة **الجهاز القمعي:** يعتمد عليه في استعمال القوة من أجل إخضاع المواطنين لسلطة الدولة. ويقدم ألتوسير أمثلة لهذه المؤسسات منها الشرطة و الجيش والسجون....الخ . وهذه المؤسسات لا تخلو من العنف كونه رمزاً للقهر والقمع. وتعد من أول مؤشرات العنف السياسي في العراق المعاصر صبيحة يوم ١٤ تموز _ ١٩٥٨ حيث قتل الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله وباقي أفراد العائلة الملكية داخل حديقة قصر الرحاب (باقر ياسين ،١٩٩٩، ص ٣٦٩) أما مظاهر العنف في ظل سلطة النظام الجمهوري الممتد من عام(١٩٦٨ – ٢٠٠٣) فتعد تلك المرحلة الاشد عنفاً واضطهاداً في تاريخ العنف السياسي العراقي .

ولعل من أبرز مؤشرات العنف في هذه الحقبة هي**(الإبادة الجماعية)** وعلى أثَّرهاَ ابيدت القرى الكوردية شمال العراق خلال عمليات الانفال التي راح ضحيتها (١٨٢.٠٠٠) ألف شخص كوردي(اسماعيل موسى، ٢٠١٩ ، ص ٢٦٧). أما العنف السياسي بعد عام ٢٠٠٣ حيث شهد العراق منذ احتلاله عنف سياسي (رسمي وغير الرسمي) عقب تشكيل قوى وائتلافات مختلفة في التوجهات

الايديولوجية، هذه القوى سعت إلى تكوين كيانات يكون أغلبها ذات مجاميع مسلحة، واخذت هذه القوى تنمو شيئاً فشيئاً، ونتيجة الفعل وردة الفعل اخذ بعض الأفراد الاتجاه نحو التخندق الحزبي والطائفي (علي حسين ،٢٠١٦، ص ٤٣٠). وأن الصراع الحزبي انتج عدم الاستقرار السياسي مع تزايد اللجوء إلى العنف من قبل القوى السياسية والاجتماعية. وان تلك القوى الحاكمة تلجأ في بعض الحالات إلى ممارسة العنف الرسمي لتحجيم دور القوى المعارضة لها وتقليصها بهدف تحقيق حالة من الاستقرار السياسي (حسنين توفيق، ص ٣٦) وقد ازدادت بوادر العنف السياسي الحكومي اتجاه المواطنين في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، عندما خرج مئات الآلاف من المتظاهرين في بغداد والعديد من محافظات الجنوب والوسط للمطالبة بإصلاح النظام السياسي.

المحور الثاني: عنف قوات الاحتلال الأمريكي على العراق .

يُعَدُّ غزو الولايات المتحدة الأمريكية احد انواع العنف السياسي الخارجي على العراق حيث شهد العراق تصعيداً ملحوظاً للعنف، بعد أن بدأت القوات الأمريكية لاحتلال وإدارة العراق بشكل رسمي في٩

نيسان ٢٠٠٣، حيث قام(بول بريمر Paul Bremer)الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة الذي عمل على اتخاذ العديد من القرارات التي كان لها الأثر السلبي في تصعيد عمليات العنف (الجمعية العراقية لحقوق الأنسان ،٢٠١١)

منها أصدر الأمر رقم (٢) الخاص بحل القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية الامر الذي نتج عنه تسريح الاف العاملين، إذ رأوا أنفسهم عاطلين عن العمل، ومن دون أي رواتب تكفل لهم حياة كريمة، فتوجه عدد منهم الأخذ بالعنف بوصفه اسرع الطرق للوصول وتحقيق أهدافهم ويعد هذا أول دواعي للجوء إلى العنف وتصاعد نسبته في العراق(الزيدي ، ٢٠٠٩، ص٢٣)

المحور الثالث: عنف التطرف الطائفي والتنظيمات الإرهابية :

شهد العراق بعد انهيار السلطة في ٢٠٠٣عنفاً منقطع النظير حيث تحول العنف من شكله العمودي السلطة باتجاه المجتمع إلى عنف أفقياً بين بعض مكونات المجتمع العراقي، حيث اتخذ العنف طابعاً طائفياً ومناطقياً، على الرغم من أن ظاهرتي العنف والطائفية متواجدتان في المجتمع العراقي كما هي متواجدة في أي مجتمع آخر، بيد أنها لم تأخذ طابعها العنيف، (إلا بعد الاحتلال وتدمير مؤسسات الدولة العراقية عام ٢٠٠٣) وتوسعت دائرة العنف الطائفي حتى جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير بتدمير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٢، والتي أعقبها إعمال قتل في بعض المحافظات لاسيما في بغداد وديالى وكركوك والبصرة (قاسم حسين ، ٢٠٠٨، ص٥٧)

ويتضح من المؤشرات التي ذكرت اعلاه المتعلقة بضحايا العنف في العراق للأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) وهي الأشد عنفاً والأكثر دموية حيث اصبحت الجماعات المتطرفة تقتل وتهجر على الهوية وتمارس العنف الطائفي . وتحاول الدراسة إيضاح أبرز مؤشرات العنف السياسي التي مارستها الجماعات الطائفية في العراق ذات الطابع المسلح وهي الاغتيالات على الهوية، وعمليات نحر الضحايا و تفخيخ الجثث، وتهديد الاجهزة الأمنية العراقية ومنع الانخراط فيها، وكتابة الشعارات التي تدعو إلى ثقافة العنف وتكتب على جدران البيوت أو الشوارع وقصف المساجد والحسينيات.

أما عنف التنظيمات الإرهابية في عام ٢٠١٤ إذ تمكن التنظيم داعش من السيطرة على الفلوجة ولعديد

من المناطق في الأنبار، والموصل، وتمت السيطرة على بعض المحافظات العراقية الاخرى، وهي صلاح الدين وديالى، وأطراف كركوك وصولاً لحزام بغداد، وقد دفع سقوط هذه المحافظات على يد (داعش) السكان إلى نزوح خارج مناطقهم (عماد علو، ٢٠١٦ ، ص ١٥٢) . نستدل اعلاه ان التنظيمات الإرهابية في العراق مارست شتى انواع العنف ضد المدنيين الابرياء وبمختلف اساليب العنف التفجير والقتل.

المحور الرابع :عنف الحركات الاحتجاجية غير السلمية.

يقصد بالحركات الاحتجاجية إقدام جماعة ما للاعتراض على قضايا محددة وملحة الوجود، وتعُد من أهم الوسائل التي تستعملها القوى الاجتماعية لمواجهة سلطة الحكومة، وتتخذ منحنى تصاعدي من التظاهرات السلمية وصولاً إلى اعمال الشغب (أبراهيم مدكور ،ص٢٢٥).

وحدد جودوين Goodwin أربع ممارسات حكومية خاطئة، تدفع إلى تشكيل الحركات الاحتجاجية المصاحبة للعنف السياسي ضد الانظمة السياسة والحكومات هي على النحو الاتي (مصطفى ،٢٠١٥، ص ٦٠)

١. رعاية وحماية الأحزاب في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية .
٢. عنف الدولة الأعمى ضد الجماعات الاجتماعية المعارضة لها وضد السياسيين المعارضين.
٣. ضعف الجهات الأمنية وعدم قدرتها على حماية الحركات الاحتجاجية وضبطها من المندسين.
٤. السلطة الفاسدة والتعسفية التي تقسم النخب في المجتمع.

وبحسب المؤشرات التي حددها Goodwin شهد العراق تظاهرات شعبية كانت في بعض الاحيان لا تخلو من مشاهد العنف حيث اقدمت على استعمال العنف من خلال حرق بعض المقرات الحزبية واشعال اطار المركبات ،وقطع الشوارع الرئيسة في المدن الخ ... يتضح من ما سبق لنا ذكره، ان التظاهرات غير السلمية هي أحدى مؤشرات العنف السياسي المتضمنة العنف المضاد لمواجهة النظام السياسي، وممارسة الضغط والتأثير عليه بغية للاستجابة للمطالب التي يتبناها المواطنين لاسيما في ظل انتشار الفقر والبطالة والإقصاء والتهميش السياسي الذي يحول دون استقرار النظام، بل يعد الأرضية الملائمة لبروز حالات التمرد والعصيان المصاحبة لحالات العنف السياسي.

المبحث الثاني : تداعيات وآثار العنف السياسي على بناء الدولة العراقية.

أن هذا المبحث يهتم في رصد ومناقشة تداعيات العنف السياسي على بناء الدولة لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال ثلاث مطالب رئيسية يتضمن المطلب الأول تداعيات

العنف السياسي على الجانب الاجتماعي، أما المطلب الثاني يتمثل بتداعيات العنف السياسي على الجانب السياسي، وفي الثالث يتضمن العنف السياسي وتداعياته على الجانب الاقتصادي.

المطلب الأول الجانب الاجتماعي:

أَنَّ انعدام العدالة الاجتماعية مع زيادة حدة التفاوت الطبقي و زعزعة الأمن المجتمعي والنظام العام نتيجة لما يتركه العنف السياسي من حالات الفوضى والتفكك في المجتمع مع عجز الدولة ومؤسساتها من تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وفشلها في إدارة الأزمات المجتمعية سيؤدي إلى العنف السياسي ومن نتائجه على المجتمع المزيد من أعمال القمع والقتل والتهجير والعنف الطائفي(صادق

الأسود، ص ٥٩٦) فظهور ممارسات الطائفية العنيفة لا سيما ببعدها السياسي، حين جاء الاحتلال الأمريكي في ٩/٤/٢٠٠٣ أول عمل كرسه هو الطائفية في العراق على نحو مريع ولاسيما بصيغة بول بريمر لمجلس الحكم، على اساسه قسم المجتمع عدة طوائف واثنيات محاولاً الغاء الهوية الوطنية لذلك اتخذ القسمة الطائفية المذهبية والاثنية اساس لمجلس الحكم في العراق والتي اطرت بشكل دستوري وتغلغل نفوذها في الشارع العراقي بسبب عوامل التخلف الثقافي والاجتماعي في اوساط بعض الشرائح المجتمعية ، لا سيما في ظل انعدام وجود الدولة ومؤسساتها الأمنية والقانونية؛ إذ اصبح المواطن يشعر بانتمائه القبلي لطائفته اكثر من انتمائه للعراق (ناظم ، ص ١٦٦) ومن التداعيات

الخطيرة على المجتمع والدولة هو العنف الاجتماعي وهو لا يقل خطورة عن العنف السياسي يقع تحت طائلة العنف الجنائي كالسرقة والقتل وجرائم الأخلاق والمخدرات. إذ يستغل المنحرفون والمجرمون الاضطراب الأمني للقيام بعمليات سطو على الممتلكات العامة والخاصة ويسهم العنف بذلك في هشاشة المجتمع وتفككه (بوحنية قوي، عبد المجيد رمضان، ٢٠١٤، ص ٢٣) فأن تكلفة العنف الاجتماعي والسياسي لا تقتصر على التكلفة البشرية والاقتصادية بل تتعدى ذلك إلى مكونات

المجتمع والدولة. إن التعدي على الممتلكات العامة والأبنية الحكومية وتدميرها يترتب عليه تكلفة اقتصادية عالية عادة ما تضطر الدولة لتحمل أعبائها ومعالجتها، كذلك فإن الحفاظ على الأمن وتكثيف المتابعة الأمنية يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية والبشرية على الحكومة بأجهزتها المختلفة وخاصة الأمنية. وكأن هناك حالةً تشابه حالة التمثل الطوعي للعنف الاجتماعي في تشبيهه للعنف السياسي من ضغوطات سلطة الاستبداد والفساد التي تمارس كافة الجرائم.

(صفوان مبيضين، ٢٠٢٠، ص٣٣)

ومن الصعوبة حصر كافة الاثار السلبية التي يتركها العنف السياسي المجتمع. وذلك لأن المظاهر التي يأخذها هذا المتغير كثيرة ومتعددة؛ حيث أشارت نتائج دراسة ثومسون (١٩٨٩) إلى أن العنف السياسي يؤثر سلباً على الأفراد من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية، حيث ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الصراعات الداخلية والتمرد والاشتباكات. (Thompson, 1989, pp. 676)

المطلب الثاني الجانب السياسي:

أَنَّ للعنف السياسي تداعيات خطيرة تؤدي إلى نَتَائِجُ سلبية على المجتمع من الناحية السياسية، حيث يقضي العنف على كافة جسور الثقة فمن الناحية السياسية يقضي العنف على كل جسور الثقة بين القوى السياسية (حكومة –معارضة – أحزاب –منظمات مجتمع مدني)، ويعدم كل فرص الالتقاء بين القوى المتصارعة حتى أنه لا يوجد مجرد فرصة و قواسم مشتركة بين الجانبين وتوفر هذه الظاهرة روافد جديدة للصراع السياسي والعنف السياسي، من جهة، وبين الحكومة وأفراد المجتمع من جهة أخرى، ويوصلنا فقدان الثقة إلى اِضْمَحَالَّ وضعف بناء الدولة وعدم قدرتها على المحافظة على تماسك المجتمع وعندئذ يضعف الولاء للهوية الوطنية لحساب الولاء للقبيلة. وعلى المستوى الخارجي يكون فرصة للتدخل من قبل الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية للبلد. (علي حسين ٢٠١٦، ص ٤٣٠) أما تأثير العنف السياسي على الاوضاع السياسية ووفقا لدراسة جارسيا اشارت إلى وجود علاقة عكسية بين العنف السياسي والسلوك الانتخابي، حيث أن المواطنين الذين يعيشون في

سياقات عنيفة يحمل أن تكون معدلات المشاركة التصويتية لهم منخفضة مقارنة بالمواطنين الذين يعيشون في سياقات معتدلة تتسم بالديموقراطية.

واستناداً إلى ما ذكر سابقاً نستنتج أن للعنف السياسي له الأثر في إضعاف بنية الدولة في مختلف المجالات وحصر دورها في الضبط والمراقبة وضعف هيبتها، وزعزعة ثقة الأفراد في الدولة، وهذا ما التمسته من خلال تصريحات المواطنين عند مقابلتهم لمعرفة أراءهم حول الاوضاع المحيطة في العراق إذ يعبرون عن تذمرهم من غياب دور الدولة في حفظ الأمن وعدم القدرة على تلبية مطالبهم الاجتماعية و عدم الاستقرار السياسي، فنجد تعاقب عدة حكومات في ظرف وجيز تحت ما يسمى حكومة تصريف الاعمال.

المطلب الثالث الجانب الاقتصادي :

للعنف السياسي دوراً كبير في عدم الاستقرار السياسي الذي بدوره القى بظلاله على الاقتصاد وجعله عامل نفر وابتعاد في جذب وتشجيع الاستثمارات الاقتصادية المحلية والخارجية، وعندما تزداد وتيرة العنف تضعف قدرة الدولة على وضع برامج التنمية أو حتى مجرد أحداث تغيير نوعي في البنى الاقتصادية مع تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج و تضاعف حركة رؤوس الأموال المستثمرة وتزيد الأزمات البنيوية وتوجه الدولة جزء كبير منها إلى الأجهزة العسكرية على حساب الصحة والتعليم توفير العمل للمواطنين تتوقف عجلة التصنيع وتقل القدرة على التصدير فيما تزيد الواردات وتدخل الدولة في عجز كبير في ميزان مدفوعاتها فتلجأ إلى الاقتراض والمديونية، فينتج عن ذلك مشاكل اجتماعية تتمثل في إثارة الشعب ضد السلطة الحاكمة من خلال الحركات الاحتجاجية(نبيل الشيمي، ٢٠١٠، ص ٣٠) وأَنَّ أحداث التظاهرات في العراق وما رافقها من عنف وفوضى من جهة والحرب على الإرهاب من جهة أخرى، أرهق أمكانيات الدولة في توفير أبسط مستلزمات الحياة الموطنيها، لاسيما أن الاقتصاد العراقي اقتصاد هش ومتذبذب يتصف بأحادية الجانب لاعتماده على القطاع النفطي فقط، وبالتالي أهمال البنى التحتية للصناعات المحلية الأخرى كقطاع الزراعة

والصناعة الذي تراجع عن السابق إلى حد كبير. ونتيجة لذلك شجع على بروز الامراض الاجتماعية الفقر والبطالة التي عززت وجود الجريمة والعنف وانعدام الأمن الانساني و الاجتماعي. (علي حسين ياسين ، ص٤٤٠)

استنتاجات الدراسة:

١.ان العنف السياسي في العراق له اشكال ومظاهر متعددة منها ما يمارسه النظام السياسي ضد بعض الجماعات في المجتمع، وهو ما يسمى بالعنف الرسمي. في حين العنف غير الرسمي الذي يصدر من بعض الجماعات ويتمثل في المظاهرات واعمال الشغب والذي يأتي كرد فعل على العنف الرسمي المتمثل بالاعتقال أو الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن .

٢.إن العنف السياسي في العراق له عوامل ومهيئات بنيوية داخلية عملت كدوافع في إثارة العنف والعنف السياسي، منها محركات اجتماعية ناجمة عن وجود خلل في بنية النظام الاجتماعي وضعف اداء مؤسساته الرسمية، ومحركات سياسية متمثلة بضعف سلطة النظام السياسي في اداء مهامها ومسألة الفيدرالية، وقضية كركوك، ومحركات اقتصادية متمثلة بظاهرة البطالة والفقر، فضلاً عن طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي، وسوء توزيع الثروات.

٣.اقترن العنف السياسي في العراق بمراحل بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣، متمثلاً بانتخابات الجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٥ ، وكتابة الدستور لعام ٢٠٠٥ ، وانتخابات مجلس النواب ١٥/ كانون الأول/ ٢٠٠٥ الدورة الأولى، وعام ٢٠١٠ الدورة الثانية، وفي انتخابات ٣٠ / نيسان /٢٠١٤ الدورة الثالثة فجميع هذه المراحل اقترنت بالصراع السياسي العنيف وليس على اساس التنافس مما أزم عملية إعادة بناء الدولة.

٤.انهاء العنف السياسي في العراق يتوقف على مدى جدية الاطراف المتصارعة في التخلي عن الصراعات وعلى مدى جدية الحكومة في تشكيل نظام سياسي عادل وتوفير الخدمات الاساسية

والتوزيع العادل للثروات، فضلاً عن تنظيم العلاقة مع القوى الخارجية من خلال الوسائل الدبلوماسية.

التوصيات :

- التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات النزيهة كفيل بابتعاد الأحزاب والدولة ومؤسساتها عن ممارسة العنف السياسي .
- استقلالية السلطات الأمنية والغاء قانون دمج الفصائل المسلحة بالقوات الأمنية.
- ضرورة قيام الحكومة ومؤسساتها باستثمار طاقات الشباب ودعم الاندية الرياضية والفنية للحد من الطاقة التي ربما تحول إلى عنف سياسي غير رسمي.
- توزيع عادل للثروات الوطنية من خلال اعطاء الحقوق الاساسية للمواطن، وإيجاد الحلول لمشاكل الفئات المهمشة من خلال تحسين دخلهم ورفع مستوى معيشتهم وتوفير الخدمات، والقضاء على ظاهرة الفقر و البطالة والفساد.

المقترحات

- حصر السلاح بيد الدولة وعدم السماح لأي كيان أو مليشيا أو حزب بامتلاكها.
- تعديل بعض المواد القانونية الخاصة بقانون تأسيس الأحزاب العراقية وبموجبه يتم حظر تأسيس أي أحزاب على اساس ديني ومذهبي وقومي .
- توفير مراكز تثقيفية تعمل على تعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف وتوعية الأفراد من مخاطر العنف والعنف السياسي لاسيما في المناطق التي شهدت النزاعات المسلحة.

المصادر والمراجع:

١.أبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، ط١،الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة،١٩٥٧ .
٢. ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، ط ٦، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٨

٣. استبرق فاضل، العنف وأثره في التنشئة السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمعوقات، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٢٣ – ٢٤ ، ٢٠١٧.

٤. أسماء جميل، العنف الاجتماعي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٧.

٥.اسماعيل موسى حميدي، أسباب سكوت الحكام العرب إزاء حروب الابادة الجماعية في العراق من وجهة نظر المحللين السياسيين، مجلة جامعة دهوك، للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٢٢، العدد١، ٢٠١٩ .

٦.أمنة سليم قجالي، الإعلام والعنف السياسي، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي للنش، عمان، الاردن، ٢٠١٥.

٧.باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، ط١، دار الكنوز الادبية، بيروت،١٩٩٩،ص ٣٦٩.

٨. بوحنية قوي، عبد المجيد رمضان، التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٤.

٩. جعفر عبد الدائم المنصور، ظاهرة العنف السياسي وأثرها على المجتمع العراقي (١٩٣٣ – ١٩٣٧)، مجلة أبحاث للعلوم الانسانية، المجلد٤٤، العدد٣، جامعة البصرة للعلوم الانسانية،٢٠١٩.

١٠.حسن السيد عز الدين بحر العلوم: مجتمع اللاعنف: دراسة في واقع الامة الاسلامية، ط١، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥ .

١١. حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٩.

١٢.رشيد عمارة الزيدي، العنف السياسي في العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد١، ٢٠٠٩

١٣. رفاه عبد العظيم الدراجي، السياسات العامة للأمن الوطني لمكافحة الإرهاب ،ط، المكتبة الوطنية، الاردن ، ٢٠١٨ .

١٤. سلام عبد علي، المجتمع العراقي٢٠٢١ : التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار،٢٠٢١

١٥.صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة، ١٩٩٠.

١٦. صفوان مبيضين، العنف المجتمعي، ط١، دار اليازوري، ٢٠٢٠.

١٧. عامر عبد زيد، من اجل أخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، ط١، بيت الحكمة، مطبعة الفرات، العراق، بغداد،٢٠١٠.

١٨ عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١ .

١٩.عبد الرزاق محمد الدليمي، الدعاية والإرهاب، ط١، دار الجزيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، ٢٠١٠

٢٠.عطاء الله طريف، مظاهر العنف السياسي عبر وسائط الإعلام الجديدة: المفاهيم السياقات الدوافع، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة الجزائر، ٢٠٢١ .

٢١.علي حسين ياسين، تفشي ظاهرة العنف السياسي وتأثيره على الانظمة العربية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة الموصل، مجلد ٥، العدد ١٨، ٢٠١٦.

٢٢.علي حسين ياسين، تفشي ظاهرة العنف السياسي وتأثيره على الانظمة العربية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة الموصل، مجلد ٥، العدد ١٨، ٢٠١٦.

٢٣. عماد علو، من معسكرات هيرات إلى الموصل– الجذور التاريخية للفكر السلفي الجهادي وتداعياته الاجتماعية، بيت المتنبي، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ١٥٢ .

٢٤.غسان شربل، العراق من حرب إلى حرب ، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، ٢٠١٠

٢٥.فريد جاسم حمود القيسي، العنف في العراق دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف، ط١، دار ومكتبة البصائر، لبنان ،٢٠١٢ .

٢٦.فيصل عباس، العولمة والعنف المعاصر: جدلية الحق والقوة، ط١، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت ،٢٠٠٨.

٢٧. قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي تحليل سيكوسوسيولجي لما حدث ويحدث، ط١، المجلس العراقي للثقافة، الدار العربية للعلوم، لبنان، ٢٠٠٨

٢٨ .كريم محمد حمزة، العوامل الاجتماعية لظاهرة العنف عند الاطفال، بحث في مؤتمر هيئة رعاية الطفولة، وزارة العمل، ٢٠١٤.

٢٩.محمد حسين ابو العلا، العنف الديني في مصر، ط١، ١٩٩٨.

٣٠.محمد نبيل الشيمي، العنف السياسي في العالم العربي، دواعيه وتداعياته، مجلة الحوار المتمدن، العدد٣٠٠٩، ٢٠١٠.

٣١.مدحت مطر، تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها وأطوار التاريخ الانتقالية ومالآت الثورات العربية ،ط١، دار اليازوري للنشر، عمان ،الاردن ،٢٠١٩.

٣٢. مروه خضير جبوري، الحراك المدني في العراق ودوره في الإصلاح السياسي: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٣٣. مصطفى عبد الحميد، العنف السياسي وعلاقته بعمليات الدمقرطة، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد ١٩، العدد ،٢٠١٥.

٣٤. معن خليل عمر، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع،٢٠٠٥،

٣٥. ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية ، العدد٦٣.

٣٦.نور الدين خان، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر، عمان، ٢٠١٨ .

المصادر الأجنبية :

1.Chung- Si Ahn, Social Development and Political Violence, Seoul National University, Press, 1981

2.David E Apter, Political Violence in Analytical Perspecitve "In David E Apter The Legitimization Violence, Macmilan Press, 1997

3.Paul & Patrica Brantigham, Patters of Crime, New York Macmillan, 1984..

4.The Oxford Companion Political of the World Newyourk , Oxford Unevrsty Prees

5. Thompson J. P, (1989), Deprivation and Political in Northern Ireland, Time-Series Analy The Journal of Conflict Resolution Dec 1985

موقع الانترنت

https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeas https://iwdc-iraq.org/?p=4561 .١
٢.الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، التقارير السنوية عن حالة حقوق الانسان في العراق للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، نشر بتاريخ ٢٠١١\٧\١٢، على الموقع الالكتروني http://www.ihrsusa.net details-33.htm
٣.تمام أبو الخير، أبرز الانقلابات التي شهدتها المنطقة العربية ، تقرير نشر بتاريخ ٢٠٢١/٠٨/١٢، على موقع البريد الالكتروني https://www.noonpost.com/content/41470

المصادر العربية مترجمة للغة الإنكليزية:

1.Ibrahim Madkour, The Dictionary of Social Sciences, 1st Edition, The Egyptian Book Organization, Cairo, 1957.
2.Ibn Manzoor, Lisan Al-Arab, Volume IX, 6th Edition, Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, Beirut, 1988
3.Istabraq Fadel, Violence and its impact on political and social upbringing in Iraq after 2003, reality and obstacles, Journal of Political Science, Al-Nahrain University, Issue 23-24, 2017.
4.Asma Jamil, Social Violence, 1st Edition, General Cultural Affairs House, Baghdad, 2007.
5.Ismail Musa Hamidi, The reasons for the silence of Arab rulers regarding the wars of genocide in Iraq from the point of view of political analysts, Duhok University Journal for Human and Social Sciences, Volume 22, Number 1, 2019.
6.Amna Salim Qajali, Media and Political Violence, 1st Edition, Academic Book Center for Publishing, Amman, Jordan, 2015.
7.Baqir Yassin, History of Bloody Violence in Iraq, 1st edition, Dar Al-Kunouz Al-Adabiyah, Beirut, 1999, p. 369.
8.Bouhania Qawi, Abdel Majeed Ramadan, The Political, Social, and Economic Cost of Political Violence, Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah University, Algeria, 2014.

9.Jaafar Abdel-Daem Al-Mansour, The Phenomenon of Political Violence and its Impact on Iraqi Society (1933-1937), Research Journal for Human Sciences, Volume 44, Number 3, Basra University for Humanities, 2019.

. 10.Hassan Al-Sayyed Ezzedine Bahr Al-Uloom: Society of Non-Violence: A Study in the Reality of the Islamic Ummah, 1st Edition, Dar Al-Zahraa for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2005.

11.Hassanein Tawfiq Ibrahim, The Phenomenon of Political Violence in Arab Regimes, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies for Publishing, Beirut, 1999.

12.Rashid Emara Al-Zaidi, Political Violence in Iraq, Iraqi Affairs Magazine, Issue 1 2009

13.Rafah Abdel-Azim Al-Daradji, Public Policies for National Security to Combat Terrorism, I, The National Library, Jordan, 2018.

.14.Salam Abd Ali, Iraqi Society 2021: The Strategic Report of Al-Rafidain Center for Dialogue, 2021

15.Sadiq Al-Aswad, Political Sociology, Its Foundations and Dimensions, University of Baghdad, Dar Al-Hikma for Printing, 1990.

. 16.Safwan Mobaideen, Community Violence, 1st edition, Dar Al-Yazuri, 202016

17.Amer Abd Zaid, For the Ethics of Tolerance in Light of the Culture of Non-Violence, 1st edition, House of Wisdom, Al-Furat Press, Iraq, Baghdad, 2010.

18 Abdullah Muhammad Abd al-Rahman, Political Sociology, Arab Renaissance House, Beirut, 2001.

.19.Abd al-Razzaq Muhammad al-Dulaimi, Propaganda and Terrorism, 1st Edition, Dar Al Jazeera for Publishing and Distribution, Jordan, 2010

.20.Atallah Tarif, Manifestations of Political Violence Through New Media: Concepts, Contexts, Motives, Academic Journal for Legal and Political Research, Volume V, Issue Two, University of Algiers, 2021.

.21.Ali Hussein Yassin, The spread of the phenomenon of political violence and its impact on Arab regimes, Journal of the College of Law and Political Science, University of Mosul, Volume 5, Issue 18, 2016.

22.Ali Hussein Yassin, The spread of the phenomenon of political violence and its impact on Arab regimes, Journal of the College of Law and Political Science, University of Mosul, Volume 5, Issue 18, 2016.

23.Imad Alou, From the Herat Camps to Mosul - The Historical Roots of Salafi-Jihadi Thought and Its Social Repercussions, Al-Mutanabi House, Baghdad, 2016, p. 152

24.Ghassan Charbel, Iraq from war to war, 1st edition, Riyadh Al-Rayyes Books and Publishing, Beirut, 2010

25.Farid Jassem Hammoud Al-Qaisi, Violence in Iraq: A Sociological Analytical Critical Study of the Causes of Violence, 1st edition, Al-Basair Library and House, Lebanon, 2012.

. 26.Faisal Abbas, Globalization and Contemporary Violence: The Dialectic of Right and Power, 1st Edition, Dar Al-Manhal for Printing and Publishing, Beirut, 2008.

.27.Qassem Hussein Salih, Iraqi society, a psychosociological analysis of what happened and is happening, 1st edition, the Iraqi Council for Culture, the Arab House for Science, Lebanon, 2008

.28.Karim Muhammad Hamza, Social factors for the phenomenon of violence in children, research at the Child Welfare Authority conference, Ministry of Labor, 2014.

. Muhammad Hussein Abu El-Ela, Religious Violence in Egypt, 1st edition, 1998 29.

30.Muhammad Nabil El-Shimy, Political Violence in the Arab World, Its Causes and Repercussions, The Civil Dialogue Magazine, Issue 3009, 2010.

. 31.Medhat Matar, The Growing Phenomenon of Violence in Society and its Treatment, Transitional Phases of History, and the Fate of the Arab Revolutions, 1st edition, Al-Yazuri Publishing House, Amman, Jordan, 2019.

.32.Marwa Khudair Jubouri, Civil Movement in Iraq and its Role in Political Reform: A Field Study, Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2019.

.33.Mustafa Abdel Hamid, Political Violence and its Relationship to Democratization Processes, Journal of Middle Eastern Studies, Volume 19, Issue 2015.

34.Maan Khalil Omar, Contemporary Theories in Sociology, 1st Edition, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, 2005،

. 35.Nazem Nawaf Ibrahim, The phenomenon of sectarian violence and polarization in Iraq after 2003 and their impact on political stability, Journal of International Studies, No.

36.Nouruddin Khan, Political Violence and its Repercussions on the Path of Democratic Transformation in the Arab Region, 1st Edition, Academic Book Center for Publishing, Amman, 2018..